

تقرير: حزب العمال البريطاني يتراجع ويحمي نتنياهو من أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية

الخميس 18 يوليو 2024 01:57 م

تشير التقارير الأخيرة إلى أن حكومة حزب العمال في المملكة المتحدة قد تراجعت عن قرارها بسحب الاعتراضات على طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال تستهدف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف جالانت وبشير هذا القرار، الذي نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية، إلى أن حزب العمل قد استسلم لضغوط الولايات المتحدة، التي مارست ضغوطاً ضد إسقاط الطعن القانوني.

ويواجه نتنياهو وجالانت اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجهها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، ويجب أن توافق لجنة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية على أوامر الاعتقال، وفي هذه المرحلة قدمت المملكة المتحدة اعتراضها، الذي أثارته في الأصل حكومة المحافظين السابقة.

وتقول حكومة المملكة المتحدة إن اتفاقيات أوسلو لعام 1993 تمنع فلسطين من محاكمة الإسرائيليين على جرائم الحرب، لكن علماء القانون انتقدوا هذه الحجة، مشيرين إلى أن فلسطين عضو في المحكمة الجنائية الدولية منذ عام 2015، وقضت المحكمة في عام 2021 بأن لها ولاية قضائية على الأراضي المحتلة.

وبعد فوزها الساحق، أشارت حكومة حزب العمال الجديدة إلى استعدادها للتخلي عن الاعتراض، لكن التطورات الأخيرة تشير إلى خلاف ذلك.

وينظر المنتقدون إلى هذا التحول، الذي يأتي في أعقاب ضغوط مكثفة من جانب الولايات المتحدة، باعتباره "أول خطأ أخلاقي كبير" من المحتمل أن يرتكبه رئيس الوزراء الجديد كير ستارمر.

لقد فضح الخبراء القانونيون الادعاءات التي تتحدى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ويؤكد البروفيسور جيرهارد كيمب من كلية الحقوق بجامعة غرب إنجلترا بريستول، ومارك كيرستن، الأستاذ المساعد في العدالة الجنائية وعلم الجريمة في جامعة فريزر فالي، أن المحكمة الجنائية الدولية لها ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في غزة والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ويؤكدون أن عدم اعتراف إسرائيل بالمحكمة الجنائية الدولية أو نظام روما الأساسي لا ينفى سلطة المحكمة وسلطة كيرستن الضوء على الضغوط السياسية المستمرة على المحكمة الجنائية الدولية من دول مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين لديهما تاريخ في محاولة تقويض المحكمة على الرغم من هذه التحديات، تواصل المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاتها في جرائم الحرب المحتملة التي ترتكبها الجماعات الإسرائيلية والفلسطينية والتي يعود تاريخها إلى عام 2014، والتي تشمل الآن الهجوم العسكري الحالي على غزة.

<https://www.middleeastmonitor.com/20240717-report-uk-labour-makes-u-turn-shields-netanyahu-from-icc-arrest-warrants>